طبق الاصل

مؤيد نعمة

تمديد ولاية اميل لحود في لبنان يفرض تعديلات وزارية مقبلة

لن يتردد أي مطلع سياسي على الاحداث في لبنان في القول ان لبنان يعيش اليوم ازمة سياسية شائكة جداً، اطرافها الداخلية، الحكومة اللبنانية والبرلمان والشعب اللبناني.

فالشعب اللبناني ينبغي أن يقول كلمته هو ايضاً فيما يتعلق بمن سوف يتولى شؤون لبنان الداخلية والخارجية، والمقصود هنا أعلى سلطة فيها أي رئيس الدولة، وأطرافها الخارجية - سوريا ومجلس أمن الامم المتحدة، وتتعلق الازمة بالاستحقاق القادم لاختيار رئيس جديد للبنان.. وبهذا الشأن يقول دبلوماسيون، ان تبني البرلمان اللبناني في الثالث من ايلول الحالي مشروع التعديل المؤقت للدستور اللبناني الذي قدمته الحكومة اللبنانية والذي يجيز لرئيس الدولة الحالي اميل لحود السعي لتجديد ولايته لفترة اخرى ثانية امدها ثلاث سنوات، كان قراراً مناسباً لجميع الاطراف في حين وصف دبلوماسيون آخرون مشروع القرار بانه ليس مناسباً تماماً لجميع الاطراف داخل الحكومة اللبنانية نفسها، وما الاستقالة التي قدمها وزير البيئة اللبناني احتجاجاً على موافقة حكومة الحريري على تمديد ولاية لحود ثلاث سنوات اخرى إلا دليل على الخلافات الكبيرة التي تعصف بحكومة الحريري بشأن هذا الموضوع وتلا ذلك استقالة ثلاثة وزراء آخرين هم وزير الصناعة والاقتصاد ووزير الثقافة والمهاجرين، وقال هؤلاء الدبلوماسيون أن تمديد ولاية الرئيس اللبناني اميل لحود يبقي الوضع على ما هو عليه بعد أن اشرف لبنان على ازمة مفتوحة وفي

غاية التعقيد لتعدد اطراف هذه الازمة واختلاف وجهات نظرها ومواقفها، ولهذا فان بقاء رئيس الدولة في منصبه يعني بقاء الوضع كما هو بانتظار فرصة افضل أو ظرف مؤات اكثر لحل الازمة، بينما يرى مراقبون آخرون أن تجديد ولاية اميل لحود تجميد للازمة السياسية متعددة الاطراف في لبنان.. ونص مشروع القانون على موافقة اغلبية ثلثي النواب حسبما طالبت به سوريا.

وبهذا يكون السيد اميل لحود قد ضمن بقاءه في كرسي الرئاسة لثلاث سنوات قادمة.. في حين سوف يحتفظ العديد من الشخصيات الاخرى التي قدمت ترشيحها للمنصب، بذلك الترشيح، ومن الجدير بالذكر أن البرلمان في لبنان هو الذي يختار الرئيس، ولا ينتخب الرئيس بالانتخابات العامة، ويرى مراقبون لبنانيون واجانب القرار الذي اتخذه مجلس الامن التابع للامم المتحدة بشأن لبنان تدخلاً واضحاً في الشأن الداخلي في لبنان، فقد جاء تبني النواب البرلمانيون مشروع التعديل الدستوري بعد ساعات فقط على تصويت مجلس أمن الامم المتحدة على قرار يطالب بان يكون الاقتراع الرئاسي في لبنان (حراً وعادلاً، وأن يجري على وفق نصوص الدستور المقرة من دون تدخل اجنبي، مع احترام شديد لسيادة لبنان ووحدة اراضيه واستقلاله السياسي)، كما طالب قرار مجلس أمن الامم المتحدة برحيل / جميع القوات الاجنبية الباقية في بلد الارز / حسبما جاء في القرار ومما جاء في مطالب مجلس أمن الامم المتحدة كذلك، حل جميع المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع اسلحتها، والتلميح هنا يقصد به بشكل اساس إلى مليشيات حزب الله اللبناني وإلى الفلسطينيين الذين يحتفظون بجيوش في لبنان.. وثمة اطراف سياسية ودبلوماسية تلتمس من السكرتير العام للامم المتحدة (كوفي عنان) صياغة تقريره وارساله إلى مجلس الامن خلال ثلاثين يوماً، ولم ينطو نص القرار الذي تبناه مجلس الامن على أي تهديد بفرض العقوبات، ويرى مطلعون سياسيون ومتابعون للشأن اللبناني أن لبنان لم يشكل الاولوية بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية ومعها فرنسا منذ ثلاثين عاماً، غير أن ازمة لبنان اليوم وقضية انتخاب رئيس جديد لجمهورية لبنان صارت وسيلة تستخدمها الولايات المتحدة الاميركية للضغط على سوريا، لكي تطالب الاخيرة بالمزيد من حول التعاون العراق وحول محاربة الارهاب. أما فرنسا فقد كانت على الدوام تطالب بضرورة احترام السيادة اللبنانية لكنها كانت تجامل دمشق وقبل قرار مجلس الامن وبعده، شجبت كل من بيروت ودمشق تدخل الامم المتحدة في القضايا الداخلية في لبنان، ومنذ ما يقرب من ثلاثين عاماً، تردد السلطات اللبنانية أن القوات السورية دخلت إلى لبنان بناء على طلب من بلدهم.

ترجمة واعداد: زينب محمد
عن: الصحافة الفرنسية

حصار آخر ينتهي بمجزرة

اقتحمت القوات الروسية مدرسة يحتجز فيها أطفال وبالغون من قبل متمردين يطالبون باستقلال الشيشان. وقتل ما يزيد على ٣٠٠ من الرهائن- مزيدا من ضحايا حرب لا تلوح في الأفق أية نهاية لها.

فوسط مشاهد الرعب، كان ثمة أطفال عراة ينزفون، يحملون إلى مناطق آمنة تحت أزيز الرصاص وهدير التفجيرات التي تحيط بهم، انتهى في يوم الجمعة الثالث من هذا الشهر حصار الثلاثة أيام للمدرسة الواقعة في بيسلان، جنوب روسيا. دأبت السلطات الروسية خلالها على التأكيد على عدم نيتها اقتحام المدرسة. ولكن التقارير الغامضة من موقع الحدث تشير إلى إن المواجهة النهائية قد حدثت عندما فتح المتمردون النار على الأطفال الذين كانوا يحاولون الهرب بعد انفجار عرضي. وهذا ما دفع القوات الخاصة الروسية إلى الرد على النيران واقتحام البناية. وبعدها، اشتبكوا مع مجموعة من بقايا المتمردين الهاربين في المدرسة وفي بناية مجاورة. أعلن مساء يوم الجمعة عن نهاية الأزمة، رغم إن مصير بعض المهاجمين مازال مجهولا. وفي وقت مبكر من يوم السبت التالي قدر المسؤولون الروس الخسائر بما يزيد على ٣٠٠، نصفهم أطفال؛ وادخل المئات إلى المستشفيات، و من المتوقع ارتفاع عدد الضحايا. سيطر المتمردون على المدرسة صباح يوم الأربعاء، عندما اجتمع الطلبة، والآباء، والمعلمون للاحتفال ببدء العام الدراسي الجديد. بدا المشهد وكأنه تكرار للمآسي التي حدثت في مسرح موسكو عام ٢٠٠٢ ومستشفى جنوب روسيا عام ١٩٩٥، في كليهما تورط الانفصاليون الشيشانون، وفي كليهما تجاوزت الخسائر البشرية ١٠٠ بعد محاولات الإنقاذ الفاشلة من قبل قوات الأمن. ورغم وعود السلطات بضبط النفس، إلا إن الأمور سارت بالاتجاه المعاكس.

يقول المسؤولون الروس أن عدد المحتجزين يبلغ ١٢٠٠ شخص. أطلق المهاجمون سراح بعض المجموعات الصغيرة من الرهائن خلال اليومين الأولين ولكنهم قالوا بأنهم سوف يقتلون ٥٠ طفلا مقابل كل شخص يسقط من جانبهم. طبقا لبعض التقارير، طالب المهاجمون بإطلاق سراح المقاتلين الشيشانيين الذين احتجزوا من قبل القوات الروسية في حزيران والانسحاب من الشيشان. نشأ النزاع الانفصالي في الشيشان ذات الأغلبية المسلمة بشكل اساسي نتيجة القسوة الاستثنائية التي سلطها ستالين على السكان في نهاية الحرب العالمية الثانية. فبعد إن انتابته الشكوك في قيام بعض الشيشانيين بمساعدة النازية، هجّر ستالين جميع السكان إلى سهول كازاخستان المتجمدة. وفي التسعينيات من القرن الماضي عاد أبناء الجيل المهجر ليبدأوا حرباً دموية من اجل الاستقلال، وفي عام ١٩٩٦، أجبرت القوات الروسية على التقهقر.وبعد موجة من الهجمات الإرهابية عبر روسيا، شن فلاديمير بوتين، الذي كان حينها رئيسا للوزراء، الحرب الثانية ضد المتمردين. ارتفعت شعبيته وانتخب رئيسا عام ٢٠٠٠، ورغم استمرار الهجمات الإرهابية، أعيد انتخاب السيد بوتين بأغلبية كبيرة في آذار من هذا العام(بمساعدة كم أفواه وسائل الإعلام خلال الحملة الانتخابية).

حاول السيد بوتين أول الأمر البحث عن حل سياسي، اكثر من الحل العسكري، للمسالة الشيشانية ، اي سياسة (الشيشنة) التي تعني وضع الجمهورية المتمردة في يدي رجل قوي محلي مقرب. حتى هذا العام، كان احمد قادروف هو ذلك الرجل القوي، وهو قائد متمرد سابق أغري لتغيير موقفه. وفي أيار، على أية حال، اغتيل السيد قادروف. وفي نهاية الأسبوع الماضي، فاز بالرئاسة، بعد انتخابات اعتراها الكثير من التزييف، موظف بوتين الجديد السيد الو الخانوف. وفي نفس الوقت، ما زالت موسكو وبعض المدن الروسية تعاني من عمليات إرهابية. و قبيل انتخابات الأسبوع الماضي ، انفجرت طائرتان تجاريتان روسيتان بعد إقلاعهما بفترة قصيرة من إحد مطارات العاصمة، موقعة ٨٩ ضحية. وفي الأيام التي تقع بين الانتخابات وبداية حصار مدرسة بيسلان، فجرت فتاة، يعتقد بأنها انتحارية من الشيشان، نفسها خارج محطة مترو موسكو،مودية بحياة عشرة أشخاص. نسبت هجمات الطائرات إلى فرقة الاسلمبولي، مجموعة(سميت باسم فرقة الاسلمبولي لتنظيم القاعدة) يقال بأنها أيضا كانت وراء محاولة اغتيال رئيس وزراء الباكستان، شوكت عزيز. استغل السيد بوتين هذه الادعاءات لدعم حجته، من انه مثل جورج بوش، منشغل في حرب ضد الإرهاب الدولي. أذاعت وكالة انترفاكس الروسية نقلا عن رئيس جهاز المخابرات الروسية عن وجود تسعة اشخاص عرب من بين القتلى من مختطفي الرهائن.

في الحقيقة، رغم وجود بعض الأدلة على وجود روابط بين القاعدة وبعض المتمردين الشيشانيين، إلا إن نزاع الشيشان هو في جوهره مشكلة محلية متنامية، بحاجة إلى حل محلي متنام. إن ما دفع الكثير من المهاجمين هن (الأرامل السوداء) - نساء شيشانيات فقدن عناصر من عائلاتهن في النزاع - وليس الجهاد الأجنبي. أشارت التقارير إلى وجود نساء من بين الذين اخذوا الرهائن في مدرسة بيسلان. شجع بعض قادة العالم، بغير حق، السيد بوتين في ادعاءاته من انه يحارب الإرهاب الدولي وفي ادعاءاته، المشكوك بها بنفس الدرجة، حول البحث عن حل سياسي للمسالة الشيشانية. قابل مساندة حارة عن لقائه قادة فرنسا وألمانيا في هذا الأسبوع: لقد شدد جاك شيراك على ان روسيا (مفتوحة تماما لكل المناقشات حول حل سياسي). وقدم السيد بوش لنظيره الروسي (جميع أنواع المساندة) لإنهاء أزمة الرهائن.ومع ذلك تجنبت روسيا لحد الآن البحث عن حل سياسي حقيقي. إن التفويض المطلق الممنوح إلى قوات الأمن الروسية لاختطاف، وتعذيب وقتل الشباب الشيشان المشتبه بعلاقاتهم بالتمرد قد خلق ظاهرة (الأرملة السوداء) .

كما انها لم تعد مرتبطة بالشيشان: فالجمهورية المجاورة انكوشيا، التي هي خالية نوعما من حالات الاختطاف الشائعة في الشيشان، قد عانت من ٥٠ حالة منذ بداية عام ٢٠٠٣، طبقا لتقرير منظمة حقوق الإنسان. إن فقدان الكفاءة والفساد قد جعلا قوات الأمن غير قادرة على معالجة التمرد: واحد هذه الأمثلة المرعبة هو تلك الغارة التي شنت من قبل المتمردين الشيشان في انكوشيا في حزيران، والتي كلفت عشرات القتلى. يبدو إن الإرهابيين قد دفعوا رشاوى إلى سلسلة من نقاط السيطرة التي صادفتهم، في الوقت الذي (طبقا لبعض التقارير) توجب على القوات الاتحادية، مما يثير الاستغراب، صرف ١٠ ساعات قبل أن تصل لمساعدة القوات المحلية المحاصرة.

ترجمة فاروق السعد
عن الايكونومست

قضية التجسس وعلاقات اللوبي الإسرائيلي بالبنتاغون

جيمس رايزن و ديفيد جونستون

بدأت القضية مثل أي تحقيق عادي للأمن القومي ،مجموعة من عملاء المكتب الفيدرالي للتحقيقات وهم يقتفون اثر رجلين بشكل سري، يتابعون تحركاتهم والأشخاص الذين يقابلونهم. ما يميز هذه القضية، إن الهدفين ينتميان إلى لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأميركية (الايباك)، خاصة ان أحد الذين اتصلوا بهم قد اصبح محللا سياسيا يعمل في (البنتاغون).

يبحث مكتب التحقيق الإجرامي فيما إذا كان أعضاء (الايباك) قد مرروا معلومات منظمة تخص دائرة (البنتاغون) إلى اسرائيل، لقد تحولت هذه القضية لتصبح واحدة من اشد قصص مكافحة التجسس تعقيدا في ذاكرتنا، على الرغم من إن محكمة العدل لم تصدر أي اتهام بتقصير ما ، كما انه لم يتم اعتقال أي شخص .

لقد رفضت لجنة (الايباك) الاتهامات جملة وتفصيلا، كما إن إسرائيل قد انكرت قيامها بأية عمليات للتجسس داخل الولايات المتحدة الأميركية.

أما خلف الكواليس، فلا تزال القضية تثير نقاشا حادا وطويلا حول العلاقة الخاصة بين لجنة (الايبك) وهي منظمة اللوبي الإسرائيلي الخاصة، وبين مجموعة محافظة تضم موظفين مدنيين ينتمون إلى الحزب الجمهوري ويعملون في وزارة الدفاع، والتي كانت هي المسؤولة عن الدائرة التي شغلت محلل البنتاغون لورنس فرانكلين لديها.

إن نظرتهم المتشددة في سياستهم نحو العراق وإيران ودول الشرق الأوسط لا تزال مثيرة للجدل ومتأثرة بإدارة بوش.

قال ميشيل لادين، وهو عالم محافظ في معهد (أميركن انتربرايس) وصديق للسيد فرانكلين، (ليست لديهم أية قضية، لو كانت لديهم فلماذا لم يعتقل أو يتهم أي شخص حتى آلان؟)

لقد صرح عدد كبير من الموظفين (بعد اطلاعهم على التحقيقات) في مقابلات الأسبوع الماضي ، إن مكتب التحقيقات الفدرالي قد بدأ تحقيقه هنا في قضية أمن قومي مستندا في ذلك إلى اتهامات وجهت إلى موظفي الايباك بتكوينهم منفذاً لتمرير المعلومات السرية من إسرائيل إلى أميركا .

ذكر هولاء المسؤولون إن (الاف بي آي) ،بعد مشاورات مع محكمة العدل ،قد سعوا إلى تأسيس هيكل قانوني ضروري ومطلوب قبل البدء بالتحقيقات .

لقد ذكرت مجموعة من المواطنين المتعاطفين مع (ألايباك) والمجموعة المدنية في وزارة الدفاع انهم ينظرون إلى التحقيقات من زاوية أخرى، انهم يعتبرونها محاولة سياسية للطعن بمصداقية (الايباك) ومجموعة البنتاغون . وذكر مؤيدو (الايباك) إن منظمتهم قد جرت عنوة إلى مشكلة استخبارية بسبب صلاتها الوثيقة مع إدارة الجمهوريين ، وكذلك مع حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون.

يؤمن الأصدقاء والمقربون من المجموعة المدنية في البنتاغون انهم يتعرضون إلى هجوم معاد من داخل مجتمع المخابرات الذي عارضهم منذ فترة ما قبل الحرب على العراق، إن الموظفين المدنيين التابعين للبنتاغون، والذي يقودهم بول وولفويتز، سكرتير الدفاع وكالة ، ودوكلاس فيث السكرتير السياسي، انهم كانوا بعد هجمات ١١ أيلول يحثون على عمل عسكري لقلب نظام صدام ، وهو عمل رحبت به (الايباك) وإسرائيل.

إن السيد وولفوتز والسيد فيث كانا جزءا من شبكة كبيرة من الخبراء السياسيين، من داخل وخارج إدارة بوش، عملت على أن تكون قضية الحرب على العراق جزءا من الحرب على الإرهاب .

إن مجموعة البنتاغون قد أعادت تقييم حساباتها الاستراتيجية، خاصة بعد أن تعرضت مصداقيتها إلى الاتهام من قبل وكالة الاستخبارات المركزية ومن قبل اللجنة الخاصة بهجمات ١١ أيلول، فهم يحاولون أن يثبتوا وجود تحالف إرهابي بين نظام صدام والقاعدة.

وقد حثت المجموعة أيضا إدارة بوش على تبني سياسة اكثر شدة نحو إيران، كما إن بعضا من أعضائها قد بدا وبهدوء يناقش مسألة تغيير الحكم في إيران، على الرغم من إن الإدارة لم تتبن بعد هذا الموقف، وعلى أية حال فان محافظي البنتاغون قد بدأوا حوارا مع موظفين تابعين للهيئة الحكومية وبعض الوكالات، يحثونهم فيه على اتخاذ موقف اكثر اعتدالا من إيران.

إن إيران بالنسبة لإسرائيل تمثل تهديدا حقيقيا، وان دفع الولايات المتحدة لتبني موقف اكثر صرامة إزاء طهران يعد موضوعا رئيسيا من مواضيع السياسة الخارجية لها، إن (الايباك) قد ساندت إدارة بوش في دعمها لسياسة إسرائيل.

كان السيد فرانكلين خبيرا في السياسة الإيرانية يعمل في مكتب السيد فيث ومن بين المواد التي يتهم بتسلمها إلى (الايباك)، مسودة تخص سياسة الرئيس الأميركي إزاء ايران، والتي كانت يمكن أن تعطي لمحة حول الخطط الأولية لادارة بوش عنها. ولكن بعض المشككين في القضية قالوا إن الولايات المتحدة وإسرائيل يتشاركنان وبشكل روتيني معلومات في غاية الأهمية، تخص مواضيع عسكرية ودبلوماسية، ضمن إطار تفاهم رسمي مقرر، إضافة إلى ذلك فان غالبية محتويات المسودات السياسية التي تؤثر على كل بلد هي معروفة جيدا من قبل أناس ،من خارج الحكومة وممن يتابعون السياسة الأميركية الإسرائيلية.

وكنتيجة لذلك فإن بعض المقربين من السيد فرانكلين يعتبرون جهوده تلك ،محاولة للحصول على مساعدة (الايباك) للتأثير على إدارة بوش اكثر من أن تكون جهدا لتزويد إسرائيل بالمعلومات، انهم يعتقدون إن هذه القضية تمثل الهجوم الأخير ضمن هجمات سابقة من قبل المخابرات ووكالات قانونية، والذين يؤمنون بشدة بتقليل تأثير المحافظين المدنيين في البنتاغون.

ومن وجهة نظرهم فان هنالك محاولات عديدة حدثت لإحراجهم، ففي شهر مايس قال مسؤولون أميركيون إن احمد الجلبي، زعيم المؤتمر الوطني العراقي والحليف القديم لمحافظي البنتاغون، قام باطلاع المسؤولين الإيرانيين بان الولايات المتحدة قد تمكنت من كسر شفر الاتصالات لديهم .

وقد بدا (الاف بي أي) تحقيقاته والتي لا تزال مستمرة حتى الان للتعرف على موظف الحكومة ، الذي قام بأخبار الجلبي بعملية كسر الشفرة السرية. إن التحقيقات التي شملت استعمال اختبارات كشف الكذب، ركزت على موظفي وزارة الدفاع،خاصة أولئك الذين لهم علاقة بالسيد الجلبي، وفي الوقت نفسه هم على علم بعملية كسر الشفرة الفائقة الحساسية.

ان تحقيقات (الاف بي أي) حول تسريب المعلومات التي يتهم بها الجلبي قد تتداخل مع قضية فرانكلين لان بعض الموظفين في وزارة الدفاع قد توصلوا الى معلومات كان يظن تسويتها.

إن الموظفين الذين اطلعوا على القضية يقولون انهم تعاملوا مع تحقيقين منفصلين من قبل فريقين منفصلين من المحققين ،احدهما حول قضايا ايران والاخر حول الشؤون الإسرائيلية .

لقد استمر تركيز واتجاه التحقيق في قضية فرانكلين، وتبين ان المسؤولين يقولون ان التحقيق الاولي تركز حول (الايباك) ولكنه اصبح بعد ذلك اكثر شدة بعد ان قام عملاء (الاف بي أي)بجمع الادلة والتي تشير الى ان موظفي (الايباك) قد حصلوا على معلومات منظمة من قبل السيد فرانكلين والتي سلمت بعد ذلك الى اسرائيل.

لم يكن يبدو واضحا، من هو الشخص، اذا كان هنالك ثمة احد، المتهم باية اساءة، ان الحكومة قد اصبحت اكثر اهتماما بمنظمة (ايباك)، او قد يكون السيد فرانكلين او الاسرائيلون ربما استلموا تلك المعلومات المصنفة. ان الموظفين يقولون ان السيد فرانكلين كان يتعاون ومازال مع (الاف بي أي) منذ المواجهة مع عملاء المخابرات في الاسابيع الماضية .

لقد تمت مقابلة موظفين يعملان في الايباك وهما ستيفن روزن وكيث وسمن من قبل مكتبنا.

(انا متاكد ان هذا جزء من حملة تعمل (ضدنا) قال ذلك السيد ميكل مالوف وهومحلل سابق في (البنتاغون) والذي عمل في وحدة استخبارات خاصة قام بانشائها السيد فيث بعد احداث ١١ ايلول.

ان السيد مالووف خسر وضوحاته السياسية بسبب ذلك التحقيق، والذي يظن هو انه لم يكن عادلا انه يؤمن الان ان السيد مالووف قد تم استهدافه بشكل غير عادل، (انهم يرموننا واحداً بعد الاخر)

لقد كان منتقدو البنتاغون يرددون دائما ان السيد وولفويتز والسيد فيث واخرين قد وظفوا هجمات ١١ ايلول واتخذوها حجة لمواصلة قضايا تعكس مصلحة حكومة إسرائيل.

ثمة جزء من دليل يكرره دائما المنتقدون يتمثل في انه في عام ١٩٩٦ اصدرت وثيقة من قبل معهد الدراسات السياسية والاستراتيجية العالي، ذي الفكر الاسرائيلي، ودعت الى اسقاط صدام حسين من اجل تعزيز امن اسرائيل، كان عنوان الوثيقة (وقفة تامة)ان تلك الوثيقة كان يراد بها ان تستعرض اجندة السياسة الخارجية لحكومة الليكود الجديدة في فترة رئاسة بنجامين نتنياهو.

تذكر الوثيقة: ان اسرائيل يمكن ان تضع شكل منطقتها الاستراتيجية ، وذلك من خلال تعاونها مع تركيا والاردن ومن خلال اضعاف واحتواء وحتى سحب سوريا الى الخلف، يمكن ان يتركز هذا الجهد على الاطاحة بصدام،وهذا موضوع استراتيجي من حق اسرائيل،كوسيلة لافشال الطموحات الاقليمية لسوريا.

من بين اولئك الذين وقعوا على الوثيقة كان السيد فيث وكذلك السيد ديفيد ورمسر والذي عمل بعد ذلك مع السيد فيث في البنتاغون والذي يعمل الان مع نائب الرئيس دك تشيني، وهنالك ريتشارد بل الزعيم الذي ينتمي الى (المحافظون) والذي خدم سابقا كرئيس في الهيئة السياسية للدفاع، وهي مجموعة من الاستشاريين يعملون خارج مجموعة وزير الدفاع دونالد رامسفيلد. ان السيد فيث قد عمل كوكيل للسيد برل (في البنتاغون) في زمن ادارة ريغان.

ترجمة: مفيد وحيد الصافي
عن: نيويورك تايمز